المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/07/2013

LIFTING THE VEIL

Breaking Ramadan's Fast Across Ethnic Lines

A DAY AGO - BY SOUAD MEKHENNET

In Morocco, where Jews and Muslims share a long history, friends from different religions sit down together to break the Ramadan fast. Souad Mekhennet reports from Casablanca.

"Lifting The Veil" with Souad Mekhennet

Casablanca, Morocco—"Eat the Harira, eat while it's hot. Don't be ashamed," the host insisted, repeating this polite order three more times. Harira is a thick soup of tomatoes, chickpeas, meat and various spices that Moroccan Muslims traditionally eat in the holy month of Ramadan during the time when they break the fast.

Only on this night, the host and cook of this Ramadan meal was a Jewish woman, Suzanne Abittan, who invited Muslim and Jewish neighbors and friends to her home in the city center of Casablanca, two floors above a synagogue.

Twelve people sat around a table laden with dates, traditional Moroccan pancakes, and sweets: nine women and three men—five of them Muslims and seven Jews.

"For generations Muslims and Jews grew up together here in Morocco, we are brothers and sisters and in some cases shared even the same mother's milk," Abittan said in a loud and strong voice, balancing a tray with hard boiled eggs and cut cucumbers as she walked from the kitchen into the living room.

The 59-year-old has worked for many years as a community outreach aide, helping poor families to access education for their children. "Jews and Muslims," she said, "we don't make a difference."

But while the dinner symbolized a tolerance that has existed in this corner of the Maghreb for thousands of years, some Moroccans also worry about the effect of Arab Spring in their neighboring countries.

"All these countries are turning into chaos, the radicalization is increasing," said Souad Fetouak, who works at the ministry of interior and is a friend of Abittan. Together they have created an association for tolerance to bring together Muslims, Jews and Christians in Casablanca.

"I am worried when I see what is happening in the countries around us," said Fetouak, who is a Muslim. Her dark brown eyes looked over the table full of food and she sipped a cup of coffee—her first after a long day of fasting. "The countries are ending up in big messes."

Above all, Fetouak said, she is concerned about the change in the mentalities and mindsets of people in the region. "Less tolerance and more issues for minorities," she explained. She referenced a recent incident in Oujda, a city not far from the Algerian border. A female English professor had asked her college students to answer two questions on a final exam last month: "How does the history of the Jews prove their hatred towards other people?" and "How would you justify the fact that the immorality and misconduct of Judaism are basically due to a spiritual gap? Use historical facts to highlight your answers."

Various organizations around the country protested after the exam questions came to light, including the Moroccan center for Human Rights (CMDH), whose president, Driss el-Yazami, said "we are still investigating the incident, but to us, this is a clear case of racism and clearly against human rights." The professor, who was not reachable for comment, is apparently still teaching at the university.

"Of course it is not good when incidents like this one happen, but it is also important to see how fast the civil society has taken action against that," said Serge Berdugo, head of the Jewish community in Morocco, during an interview in his office overlooking the old city of Casablanca.

http://www.thedailybeast.com/witw/articles/2013/07/21/lifting-the-veil-breaking-ramadan-s-fast-across-morocco-s-ethnic-lines.html

اليزمي يدعو إلى بناء «جماعي» للمنظومة التشريعية والمؤسساتية

اليوم

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إلى إسهام جماعي في بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية للبلاد، استنادا إلى المقتضيات الدستورية، وذلك من خلال إشراك الهيئات والمؤسسات والمواطنات والمواطنين في «جهود العملية الإصلاحية في إطار من التكامل والانسجام».

وقال إدريس اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس، أول أمس السبت، بالدار البيضاء، إن تحقيق تلك الغاية يقتضي «التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا، وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان»، مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون «فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات».

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري، منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات، وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية، وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية.

وأبرز اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد «ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق، في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين».

وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

6990/1

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد

2/4630

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أول امس السبت بالدار البيضاء أن المجلس يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد.

وقال اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس، إن تحقيق تلك الغاية يقتضي "التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا، وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان"، مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون "فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات".

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري، منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات، وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية، وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية.

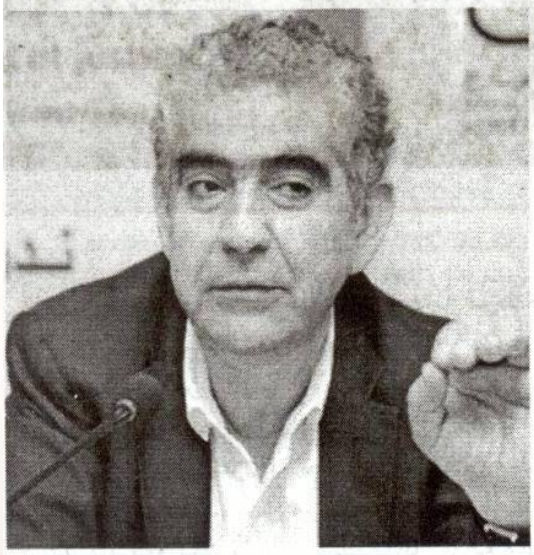

وأبرز اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد "ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق، في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين".

وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011ودجنبر 2012.

الصبار: المجلس الوطني يعقد دورته بجدول أعمال مهم ومفصلي

الرباط،: كفى بريس
21 يوليوز 2013

عقد المجلس الوطني لحقوق الانسان، دورته العادية الخامسة، السبت، بمدينة الدار البيضاء. تدارس فيها أربع محاور همت مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وأيضا التوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى مشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الانسان بالمغرب مابين مارس 2011 ودجنبر 2012.

وناقش المجلس التوجهات الكبرى والمفاصل الأساسية للتقرير السنوي لحالة أوضاع حقوق الانسان ببلادنا، والذي من المفروض أن يعرض على البرلمان، قصد مناقشته بغرفتيه طبعا.

وقال الصبار "سيتم مناقشة التوجهات الكبرى للمجلس الوطني، لأنه أصبح مؤسسة دستورية، وبالتالي لابد أن يصدر قانونا تنظيميا للمجلس، كما ستأتي هذه الدورة على مناقشة التوجهات الكبرى، في ما يتعلق بإعادة النظر في قانون المجلس الوطني لحقوق الانسان، من حيث الصلاحيات، ومن حيث الاختصاصات، على ضوء المستجدات التي وردت في الوثيقة الدستورية الجديدة".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد(اليزمي)

و.م.ع
20.07.2013
h3016

الدار البيضاء/ 20 يوليوز 2013/ومع/ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي اليوم السبت بالدار البيضاء أن المجلس يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد.

وقال السيد اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس، إن تحقيق تلك الغاية يقتضي "التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا، وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان"، مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون "فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات".

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري، منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات، وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية، وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية. وأبرز السيد اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد "ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق، في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين". وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

ج/نز/ /ش م/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته العادية الخامسة يوم غد السبت بالدار البيضاء

و.م.ع
19.07.2013
h4513
شارك

الرباط/19 يوليوز 2013/ومع/ يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم غد السبت بالدار البيضاء، دورته العادية الخامسة.

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه برنامج هذه الدورة يتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة؛ مشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛ التوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي يوم السبت بالدار البيضاء أن المجلس يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد.

وقال السيد اليزمي في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس إن تحقيق تلك الغاية يقتضي "التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان" مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون "فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات".

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية. وأبرز السيد اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد "ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين".

وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

ومع

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي اليوم السبت بالدار البيضاء أن المجلس يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد.

وقال السيد اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس، إن تحقيق تلك الغاية يقتضي "التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا، وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان"، مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون "فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات".

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري، منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات، وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية، وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية.

وأبرز السيد اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد "ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق، في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين".
وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

http://marocpost.net/?p=16361

يوسف لخضر / تاهلة

تاهلة: حجيج والقيطوني يُقاربان علاقة السينما بالذاكرة في ندوة بالمدينة

حجيج: المخرجون المغاربة شوهوا تاريخ المقاومة بالمغرب بالمال العام

قال الأستاذ حسان حجيج إن الأفلام التي تطرقت لمرحلة المقاومة بالمغرمن 1979 إلى حدود سنة 2012 قدمت معطىً غير صحيح عن التاريخ، بل تعدت ذلك بتشويهها لحقبة زمنية مهمة في تاريخ البلد، "حيث عمل المخرجون المغاربة على تشويه التاريخ بالمال العام الذي يقدم لهم عبر المركز السينمائي المغربي، وهو ما اعتبره خيانة عظمى في حق مواطنين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل تحرر الوطن"، يُضيف الأستاذ.

وأشار الأستاذ حجيج الذي كان يتحدث مساء يوم الخميس 18 يوليوز 2013 في ندوة حول موضوع "السينما والذاكرة أية علاقة" نظمتها جمعية أدرار للتنمية والبيئة، (أشار) إلى أن دخول السينما إلى المغرب جاء عن طريق فرنسا في المرحلة الكولونيالية، حيث أنجزت عدة أشرطة سينمائية تظهر مجالات المغرب من جبال وهضاب وموارد مائية، وهذه الأشرطة قدمت المواطن المغربي في صورة الإنسان البدائي الذي يجب على فرنسا إخراجه من بدائيته، وبذلك بررت فرنسا تدخلها في المغرب.

بعد مرحلة الاستعمار سيظهر المركز السينمائي المغربي، الذي اعتبره الأستاذ حجيج إرث استعماري هدفه هو ضبط ما يُصور في المغرب، لأن الاستعمار الفرنسي كان يعي جيداً خطورة الصورة، وحال خلال فترة دخوله المغرب دون استعمال الحركة الوطنية للصورة السينمائية، وهو ما نجح فيه الاستعمار، يقول حجيج.

وأشار الأستاذ حجيج، الذي يرأس جمعية سكان جبال العالم بالمغرب، أن الأفلام المرتبطة بالذاكرة هي قليلة جداً، وإن وجدت فهي تنهل من الأرشيف الرسمي، مما يجعل يقدم صورة غير صحيحة بالكامل.

وذكر الأستاذ في دراسة قام بها تحت عنوان "مقاربة تاريخية لسينما التاريخ بالمغرب" التي اعتمدت على مناقشة فيلم واحد في كل عشرية بدءً من فيلم السراب لمحمد البوعناني (1979) – الكابوس لأحمد تاشفين(1984)– المقاوم المجهول للعربي بناني (1997) وفيلم الأطرش لسعد الشرايبي سنة (2000)، اعتبرها تناقش نفس الموضوع بنفس الطريقة وبدون إعطاء كل عشرية حقها لتحكي المعاناة الحقيقية والبطولات والأحداث المهمة التي شهدتها.

أستاذ التحليل السينمائي بكلية الآداب سايس بفاس، تساءل عن سبب اختيار عناوين مُبهمة ولا تحمل اسم مقاوم أو معركة، وهذا ما يجعل كل هذه الانتاجات تدخل، حسب الأستاذ، ضمن الأفلام التي تنجز تحت الطلب وتشوه صورة المقاومة وتُظهر الاستعمار الفرنسي وكأنه يفعل الواجب تجاه المواطنين ويخدم مصالحهم، مثال ذلك فيلم "عطش" الذي يقدم المستعمر على أنه مصلح ويظهر المغاربة مخربين.

"المشكل لا تقف هنا" يُضيف الأستاذ حجيج، حيث أن كل الأفلام لم تعتمد ولا على مؤرخ واحد ولا مرجع واحد، وهي الأفلام التي عالجت أحداث تاريخية والتي من الأمانة العملية أن تستحضر السياق التاريخ لكل منطقة، وتحيط بكل ما له علاقة بتاريخ كل منطقة. لكن كل هذا لم نجده في الأفلام".

"أما فيما يخص الأفلام التي تطرقت لسنوات الرصاص، فهي أيضاً مارست عملية التشويه"، يوضح حجيج ذلك بإشارته إلى فيلم "علي، ربيعة وآخرون" لأحمد بولان الذي صوّر اليساريين بأنهم زنادقة خارجين عن الدين. مُضيفاً "أنه كان على صاحب الفيلم أن يعمل فيلم للرسوم المتحركة بدل التطرق بشكل غير صحيح لفترة حساسة في تاريخ المغرب، زيادة على ذلك أن بولان يفتقر إلى التجربة السياسية والأكاديمية والتي تخول له القيام بهذا الفيلم".

وأكد المتدخل أن مثل هذه الانتاجات هي أفلام تحت الطلب، أُنجزت لتهيئ المغاربة لمرحلة قادمة، ولترسيخ فهم خاطئ عن هذه التجربة التي مر بها المغرب. حيث تأسف لإعادة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخراً نشر هذه الأفلام، وقال "ليس هكذا ننصف أناس تأسس مؤسسة مثل هذه بهدف رد الاعتبار لهم".

خلاصة القول التي انتهى إليها الأستاذ حجيج في دراسته تقول: "إن الابتعاد عن ذكر تاريخ المغرب وإنعاش الذاكرة الوطنية سيؤدي لا محالة إلى فقدان هذه الذاكرة وإلى مخاطر يسببها فقدان الصلة بأمجاد هذا الوطن، وهذا يستوجب المراجعة".

أحد ضحايا تهميش الأعمال السينمائية للذاكرة، كما وصفه الأستاذ حجيج، كان حاضراً في الندوة، هو المعتقل السياسي السابق علي الإدريسي القيطوني الذي قضى عشر سنوات في سجن القنيطرة بداية الثمانينات، أشار بدوره إلى سطحية ونمطية الأعمال السينمائية التي تطرق لسنوات الرصاص، واعتبرها مجردةً من المعرفة الجلية بالواقع.

وتساءل المتحدث، الذي صدر له مؤخراً 6 كتب من بينها سيرته الذاتية وكتاب آخر يحكي يوميات مشاركته في مسيرات 20 فبراير، (تساءل) عن سبب عدم تطرق السينمائيين المغاربة لظاهرة 20 فبراير وما تلاها من أحداث ووقائع منذ اندلا ع أولى المسيرات في مختلف مناطق المغرب، وهي الأحداث التي غيرت الكثير في الساحة الوطنية.

وأضاف المعتقل السياسي السابق المعروف بشاعريته، أن المغرب في حاجة إلى سينما تجمع بين الحقيقة والخيال والواقع، وتحترم تاريخ وجراح وآلام وهوية المغاربة، وأكد على أهمية مثل هذه الأعمال التي ستعمل على رفع الوعي وتحسين الذوق والنبش في الماضي لإنارة طريق المستقبل، وعدم السقوط في نفس الأخطاء.

وختم القيطوني بتأكيده على أن الإيمان بالحرية هو السبيل الوحيد والسند الحقيقي لتحقيق هذه الطفرة النوعية في السينما المغربية، والتي يسير في اتجاهها بعض السينمائيين الشباب، "هذه هي الطريقة الوحيدة للتصالح مع الذات والتاريخ والهوية المتعددة"، يختم علي الإدريسي القيطوني، الذي أنهى مداخلته بعرض شريط وثائقي يؤرخ لحياته في السجن، وكذا حملة التضامن الواسعة مع خلال الفترة التي قضاها في السجن.

http://ajialpress.com/articles/show/5037

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

نشر بواسطة | pcnadorعلى الساعة 18:06 | 21/07/2013 |

ذ .نجيم مزيان
باحث في الدراسات الدستورية والسياسية

جاء إحداث المؤسسة لتكريس مسلسل تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، وليحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تم إنشائه في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة 1990، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بالمملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة 2002.

تم إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

فهو مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

كما يستفاد من النص المؤسس له وخاصة الفصل 161من دستور 2011، أنه يقدم المساعدة للبرلمان في ميدان التشريع، وخاصة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمادة الحقوقية.

الأرضية التي يستند عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفق خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان تشمل المحاور التالية:

* محور الحكامة والديمقراطية: يرتكز هذا المحور، على مبادئ احترام حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص وإعمال طرق الحكامة الجيدة، بكل ما تقتضيه من شفافية ومحاسبة ومشاركة وإشراك. وتستحضر ضرورة إعادة بناء العلاقة بين المواطنين وأجهزة الدولة من جهة، وبينهم وبين الهيئات المنتخبة من جهة ثانية، عبر تحيين التشريعات وملاءمتها مع المعايير الدولية، وتمكين المواطنين من تقوية قدراتهم، والمشاركة في تدبير الشأن العام، وفي صنع القرارات المؤثرة في حياتهم، ومحيطهم اليومي. كتعزيز المشاركة السياسية والنهوض بدور المؤسسات المنتخبة؛ ترشيد وتعزيز الحكامة الترابية؛ ترشيد الحكامة الأمنية.

* محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية: يحدد هذا المحور أولويات ذات صلة ببعض المجالات الحقوقية مثل: التربية، الحقوق الثقافية واللغوية، الصحة، الشغل، السكن، البيئة. و من خلال ذلك، تم السعي إلى تقديم مقاربة حقوقية لبعض القضايا، ذات الارتباط بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بالارتكاز على مبادئ المساواة، وتكافؤ الفرص، والتضامن، وطرق الحكامة الجيدة.

كمنظومة تربوية جيدة داعمة للمواطنة والمساواة والتنمية المستدامة؛ النهوض بمكونات الثقافة الوطنية من منظور حقوق الإنسان، خاصة اللغة والثقافة الأمازيغتين؛ تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج للخدمات الصحية؛سياسة تضمن الشغل وتكرس المساواة؛ و توجيه اجتماعي للسياسة السكنية.

* محور حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها: اعتبر المجلس حماية حقوق الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة، التي تعاني من التهميش والإقصاء مثل النساء المعنفات والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين أو المهاجرين، أولوية استراتيجية، تفرض تحسين ظروف عيش هذه الفئات، وعدم إقصاؤها عبر إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وتمكينها من تعزيز القدرات.كحماية وتعزيز حقوق الطفل؛حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ حماية وتعزيز حقوق الأشخاص المسنين؛و ضمان وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

* محور الإطار القانوني والمؤسساتي: طرح هذا المحور الضمانة الدستورية لحقوق الإنسان، بوصفها أقوى الوسائل القانونية والمؤسساتية لترسيخ تلك الحقوق وحمايتها،إلى جانب إصلاح القضاء وتأهيله، وتقوية وتعزيز صلاحيات المؤسسات والهيئات الوطنية، وغيرها من الآليات المعنية

بحماية حقوق الانسان،كضمان وحماية حق المشاركة في إدارة الشأن العام؛ تعزيز الحماية القانونية لحقوق النساء؛ تعزيز الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان؛حماية الحق في حرية التعبير وفي الإعلام؛تعزيز وحماية الحق في التجمع والتظاهر؛و حفظ الأرشيف وصيانته.

-إلى جانب المحاور السالفة الذكر، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تصورا لعدد من الأنشطة المتعلقة بإنجاز دراسات أو تنظيم ندوات أو حوارات، من شأنها أن تساهم في التفعيل الحقيقي للخطة، وتساعد في عملية التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان .

اليزمي: عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس ترفا فكريا

661/8

الخبر

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس السبت بالدار البيضاء، أن المجلس يتطلع إلى أن تشكل المقتضيات الدستورية أساس بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية بالبلاد.

وقال اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس، إن تحقيق تلك الغاية يقتضي «التعاطي مع التشريعات من منطلق المعايير والمبادئ المتعارف عليها كونيا، وضرورة ضمان التنسيق والانسجام والتعاضد والملاءمة بين النصوص القانونية المرتقبة والمتن الدستوري ومشمولات حقوق الإنسان»، مبرزا أن إعداد تلك التشريعات ينبغي أن يكون «فرصة للرقي بمنظومتنا القانونية الوطنية وبمشاركة المواطنين والمواطنات».

واستعرض في هذا المجال جملة من الإنجازات التي حققها المجلس في الفترة ما بين فبراير ويوليوز من العام الجاري، منها مساهمته في تفعيل الدستور الجديد عبر، إعداد مذكرتين بشأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والقانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشاركته في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، إلى جانب مساهمته في فعاليات الحوار حول المجتمع المدني ومواصلة عمله في ما يخص حماية حقوق المواطنين والمواطنات، وضمان تيسير الولوج للخدمات الحقوقية عبر اللجان الجهوية، وإعداد تقارير حقوقية موضوعاتية.

وأبرز اليزمي أن العمل الذي يقوم به المجلس من أجل ترسيخ حقوق الإنسان بالبلاد «ليس ترفا فكريا أو محاولة للتموقع المتفرد وتعويض الفاعلين الآخرين، بل هو نابع من وعي عميق بضرورة تضافر جهود مختلف المعنيين بالعملية الإصلاحية ببلدنا في إطار من التكامل والانسجام والتنسيق، في احترام تام لاستقلالية كل الفاعلين».

وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال هذه الدورة تتضمن أربعة محاور رئيسية تهم مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والتوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012.

Les dispositions constitutionnelles doivent constituer le socle du système législatif et institutionnel au Maroc

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) veille à ce que les nouvelles dispositions constitutionnelles soient le socle du système législatif et institutionnel au Maroc, a affirmé son président Driss El Yazami, en ouverture des travaux de la 5ème session ordinaire du Conseil, samedi à Casablanca.
Il a souligné que la réalisation de cet objectif suppose une harmonisation et une réadaptation des textes de loi avec les conventions internationales et ce de, manière à améliorer au mieux le système juridique national, plaidant à ce propos pour une participation citoyenne dans cette démarche.
Après avoir dressé le bilan à mi-parcours du Conseil (février-juillet 2013), notamment la loi organique fixant le statut des magistrats, les deux mémorandums concernant le conseil de la jeunesse et de l'action associative, sa participation au débat national sur la réforme de la justice ainsi que ses efforts en faveur de la défense des droits de l'homme grâce à ses commissions régionales, M. El Yazami a noté que l'action du CNDH n'est point un "luxe intellectuel" ou encore moins une manière de monopoliser la cause des droits de l'Homme et d'exclure les autres partenaires, mais une action concertée et soucieuse de l'indépendance de toutes les composantes de la société qui militent pour la réforme dans le pays.
A l'ordre du jour de cette cinquième session plénière ordinaire du CNDH, figurent quatre points portant sur les projets de mémorandums relatifs à la loi organique fixant le statut des magistrats et au conseil de la jeunesse et de l'action associative, les grandes orientations inscrites dans de projet de loi organique relatif au CNDH ainsi que le projet du rapport du Conseil sur la situation des droits de l'Homme au Maroc entre mars 2011 et décembre 2012.
- MAP -

http://maroc.ma/fr/actualites/les-dispositions-constitutionnelles-doivent-constituer-le-socle-du-systeme-legislatif-et

كتاب الصحراء: جدلية الإنسان والمجال

التفاصيل نشر بتاريخ الجمعة, 19 تموز/يوليو 2013 18:07 كتب بواسطة: جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور

صدر مؤخرا عن جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور كتاب الصحراء: جدلية الإنسان والمجال

وهو توثيق لأشغال الملتقى الثالث للفكر في الصحراء المغربية الذي نظم يومي 19/20 يناير 2013 ببوجدور بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبشراكة مع مندوبية وزارة الثقافة ببوجدور والمجلس الوطني لحقوق الانسان.

وقد توزع الكتاب الذي يمتد على 360 صفحة على خمسة محاور أهمها :

المحور الأول: الوحدة الترابية: الراهن والآفاق لمحمد اليازغي

المحو ر الثاني:الصحراء:حقوق الإنسان وتدبير المجال وتضمن أربع مداخلات :

الأولى :حفظ الذاكرة في تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب من التوصيات إلى الأجرأة لمحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان

الثانية :بطاقة تقنية لشريط : " رواد المجهول " ذ عبد المالك ليدربي وهو فيلم وثائقي يؤرخ لمرحلة زمن الجمر والرصاص ، أنجزته جمعية الشعلة للتربية و الثقافة– فرع طانطان في إطار برامج جبر الضرر الجماعي الذي يشرف عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الثالثة:الحقوق الثقافية في الصحراء:بين واقع الاعتراف و آفاق المساواة لعبد الله الحيرش

الرابعة :أي تدبير للمجال الترابي بالصحراء؟ لسعيد ولد مولود بوشاكوك

المحور الثالث :انثروبولوجيا الصحراء :المقدس والقبيلة وتضمن خمسة أبحاث:

الأول :الرحلة إلى الصحراء : الواقع و المثال. للدكتور ادريس الناقوري .

الثاني :الساقية الحمراء: أرض الأولياء للدكتور رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية

الثالث :من القبيلة إلى الدولة عُسْر القطيعة أو الانتقال المعاق في المجتمع المغربي للدكتور عبد الرحيم العطري

الرابع : المشغولات الجلدية في الصحراء:الإثنوغرافيا الأيقونية وسلطة الرمز التشكيلي للناقد التشكيلي ذ. ابراهيم الحَيْسن

الخامس: الحرف التقليدية الحسانية زمن البداوة والترحال للأستاذ اركيبي صلاح الدين

المحور الرابع: ثقافة الصحراء: المكونات والأبعاد وتضمن سبعة مقالات وهي :

1. صورة المرأة في التراث الحساني ذ الحسين باتا
2. خصائص المثل الشعبي الحساني ذ لحبيب عيديد
3. الجذور التاريخية للحركة الفكرية والدينية بالصحراء خلال القرنين 18- 19م د الحسين حديدي
4. الأعراف والعادات الصحراوية في الأشعار الصحراوية العربية د ماء العينين النعمة علي
5. شعرية الماء و ماء الشعر والصحراء لإدريس الناقوري
6. الشأن الثقافي الحساني بين معوقات الترسيخ و آليات النهوض للطالب بويا ماء العينين
7. قراءة في كتاب :الحياة الأدبية في زاوية الشيخ ماء العينين للدكتور محمد الظريف ذ محمد البوزيدي

المحور الخامس وهو خاص بمداخلات باللغة الفرنسية حيث نطالع ثلاثة مساهمات وهي :

د مصطفى ناعمي :دلالات المواطنة في السياق السوسيو ثقافي بالصحراء

ذ الخليل الوالي : السياحة بالأقاليم الصحراوية: الراهن والآفاق .

ذ اوبيهي عبد الرحيم :الملتقى في الأعراف الثقافية بإقليم بوجدور

ويعد هذا الكتاب الذي أعده وقدمه ذ محمد البوزيدي الإصدار الثالث من نوعه ضمن منشورات جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور بعد الكتابين اللذين صدرا قبل ذلك سنتي 2010 و2012 وهما :الصحراء فضاء للحضارة والفكر والإبداع(300 صفحة) و ثقافة الصحراء : مدارات الهوية والانتماء(420)صفحة .

Droits de l'Homme

Le CNDH tient sa cinquième session plénière ordinaire

التجديد

Réuni samedi dernier à Casablanca dans le cadre de sa 5e session plénière ordinaire, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dressé un bilan positif de son action pendant la période allant de février à juillet 2013. Cette période a été marquée par son implication sur le plan législatif, à travers l'élaboration de plusieurs avis et propositions concernant des projets de loi en discussion ou en cours d'élaboration. Elle a été marquée aussi par des efforts intenses visant la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Les six derniers mois ont été marqués par une forte présence du Conseil en tant que force de proposition.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a tenu samedi dernier à Casablanca sa cinquième session ordinaire. A l'ordre du jour, quatre points importants. Il s'agit de l'examen des projets de mémorandums faits par le Conseil concernant la loi organique fixant le statut des magistrats et la création du conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative. Il s'agit aussi d'examiner le projet de loi relatif au Conseil national des droits de l'Homme et le projet du rapport du CNDH sur la situation des droits de l'Homme au Maroc entre mars 2001 et décembre 2012.

Les travaux de cette 5e session qui se sont déroulés à huis clos, en présence du président du conseil Driss El Yazami et de son secrétaire général, Mohamed Essabar, ainsi que des présidents des commissions régionales, ont été une occasion pour revenir sur les avancées réalisées par le CNDH depuis la tenue de sa dernière session ordinaire en février dernier.

Le bilan dressé par M. El Yazami porte sur les six derniers mois de travaux du Conseil. Selon lui, cette période a été marquée par «une forte présence au niveau de la proposition des mémorandums et des rapports relatifs aux différentes questions d'actualité».

Dans ce sens M. El Yazami a affirmé que le CNDH, et dans le cadre des missions qui lui ont été confiées en vue de contribuer à la mise en place de la nouvelle Constitution de 2011, a présenté deux mémorandums. Le premier concerne la loi organique fixant le statut des magistrats alors que le deuxième est en rapport avec la création du conseil de la jeunesse et de l'action associative.

S'agissant de la réforme de la justice, le Conseil a élaboré plusieurs avis et propositions à propos des différents projets de loi en discussion ou en cours d'élaboration, ajoute El Yazami. Selon lui, le CNDH participe aussi activement au débat national sur la réforme de la justice à travers des propositions relatives à l'indépendance du pouvoir judiciaire et aux prérogatives du parquet.

Par ailleurs, le Conseil poursuit sa mission de veille à travers la réception des réclamations et des doléances des citoyens en matière de violations des droits de l'Homme. Dans ce sens, M. El Yazami a rappelé que le CNDH a élaboré un rapport sur les centres de protection de l'enfance ainsi qu'un autre sur la médecine légale et les droits de l'Homme. Les deux rapports ont connu une large diffusion auprès de l'opinion publique et des autorités compétentes, poursuit M. El Yazami.

Créé en mars 2011, le CNDH est doté de larges prérogatives aussi bien au niveau national que régional et d'une composition pluraliste renforçant son indépendance. Il a remplacé le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), institution créée à la veille de l'alternance politique en 1990.■

Ayoub Lahrache

CULTURE DES DROITS DE L'HOMME

Le Conseil national des droits de l'Homme veut faire de la proportion de la culture des droits de l'Homme l'un des piliers de sa politique. Dans ce sens ses commissions régionales s'activent au niveau des établissements d'enseignement pour favoriser une meilleure diffusion et une plus grande appropriation de la culture des droits. La dernière édition du Salon international de l'édition et du Livre de Casablanca (SIEL) a constitué une occasion adéquate pour l'exposition des grandes lignes de la politique des droits de l'Homme du CNDH. En collaboration avec l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC), le CNDH a mis en place un stand qui a accueilli plus de 7 000 participants sur une durée de 10 jours. Plus de 60 événements ont été organisés à cette occasion en présence de personnalités politiques et publiques afin d'enrichir le débat et diffuser la culture des droits de l'Homme.

الصبار: المجلس الوطني يعقد دورته بجدول أعمال مهم ومفصلي

20/07/2013-عبد الحميد بن يحيا – صحافي متدربعلى الساعة 20:18 (تحديث : 20/07/2013 | على الساعة : 21:40)

عقد المجلس الوطني لحقوق الانسان، دورته العادية الخامسة، بعد زوال اليوم السبت، بمدينة الدار البيضاء.

وتدارس المجلس في جلسة مغلقة، أربع محاور همت مشروع مذكرة المجلس حول القانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي للقضاة، ومشروع مذكرة المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وأيضا التوجهات الكبرى لمشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى مشروع تقرير المجلس بشأن حالة حقوق الانسان بالمغرب مابين مارس 2011 ودجنبر 2012.

وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل انطلاق برنامج هذه الدورة ل " Le360المجلس يعقد دورته الخامسة بجدول أعمال مهم ومفصلي، حيث سيتناول أعضاء المجلس عددا من القضايا، تهم رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة، وأيضا مناقشة التوجهات الكبرى والمفاصل الأساسية للتقرير السنوي لحالة أوضاع حقوق الانسان ببلادنا، والذي من المفروض أن يعرض على البرلمان، قصد مناقشته بغرفتيه طبعا".

وبشأن مساهمة المجلس في تفعيل الدستور، بإعداد مذكرة تخص المجلس الاستشاري للشباب، أضاف الصبار "سيتم تناول رأي المجلس بشأن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي".

وقال الصبار "سيتم مناقشة التوجهات الكبرى للمجلس الوطني، لأنه أصبح مؤسسة دستورية، وبالتالي لابد أن يصدر قانونا تنظيميا للمجلس، كما ستأتي هذه الدورة على مناقشة التوجهات الكبرى، في ما يتعلق بإعادة النظر في قانون المجلس الوطني لحقوق الانسان، من حيث الصلاحيات، ومن حيث الاختصاصات، على ضوء المستجدات التي وردت في الوثيقة الدستورية الجديدة

El Yazami: l'action du CNDH n'est pas un "luxe intellectuel"

MAP / Avec MAP
21.07.2013
17h51

L'action du CNDH n'est pas un "luxe intellectuel" a affirmé son président Driss El Yazami, en ouverture des travaux de la 5ème session ordinaire du Conseil, samedi à Casablanca.
Après avoir dressé le bilan à mi-parcours du Conseil (février-juillet 2013), notamment la loi organique fixant le statut des magistrats, les deux mémorandums concernant le conseil de la jeunesse et de l'action associative, sa participation au débat national sur la réforme de la justice ainsi que ses efforts en faveur de la défense des droits de l'homme grâce à ses commissions régionales, M. El Yazami a noté que cette action n'était point une manière de monopoliser la cause des droits de l'Homme et d'exclure les autres partenaires, mais une action concertée et soucieuse de l'indépendance de toutes les composantes de la société qui militent pour la réforme dans le pays.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) veille à ce que les nouvelles dispositions constitutionnelles soient le socle du système législatif et institutionnel au Maroc, a-t-il ajouté.

Il a souligné que la réalisation de cet objectif suppose une harmonisation et une réadaptation des textes de loi avec les conventions internationales et ce de, manière à améliorer au mieux le système juridique national, plaidant à ce propos pour une participation citoyenne dans cette démarche.
A l'ordre du jour de cette cinquième session plénière ordinaire du CNDH, figurent quatre points portant sur les projets de mémorandums relatifs à la loi organique fixant le statut des magistrats et au conseil de la jeunesse et de l'action associative, les grandes orientations inscrites dans de projet de loi organique relatif au CNDH ainsi que le projet du rapport du Conseil sur la situation des droits de l'Homme au Maroc entre mars 2011 et décembre 2012.

http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2013/07/21/700278-el-yazami-l%E2%80%99action-du-cndh-n%E2%80%99est-pas-un-luxe-intellectuel.html